

عولمة الجريمة: الواقع والتحديات الأمنية الجديدة

أ.حسان تريكي

جامعة الطارف

ملخص

نهتم في هذا المقال بدراسة وتحليل ظاهرة عولمة الجريمة، وذلك من خلال استكشاف وتحديد مختلف صورها، وحصر أهم التهديدات المصاحبة لها، ومن ثم إبراز أهم التحديات التي تطرحها. مع التركيز على الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية.

Résumé

Dans cet article, on s'intéresse à étudier et d'analyser le phénomène de la mondialisation du crime. Et ce, par l'exploration et l'identification de ses différentes formes, et les menaces qui leur sont associés, puis soulignant les plus importants défis posés, en mettant l'accent sur la criminalité transnationale organisée, le terrorisme international et l'immigration clandestine.

المقدمة:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات، العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، نتيجة الاختراعات والاكتشافات العلمية المذهلة، خاصة في مجال الإعلام، الإتصال، المواصلات والمعلوماتية، والتي إختصرت المسافات وإحتزلت الزمن، مما جعل العالم كالقرية الصغيرة تعيش شعوبه في تواصل وتفاعل وتأثير مباشر.

وقد نتج عن كل ذلك مفهوما جديدا، لا يزال يثير جدلا واسع النطاق حوله من حيث تحديده، آثاره وأبعاده، إنه مفهوم العولمة، حيث فرضت هذه الأخيرة ذاتها من خلال آليات جديدة جاءت بها لإرساء نظام دولي جديد، يمس كل مجالات الحياة الإقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية. وباعتبار العولمة هي ظاهرة تتميز بالشمولية، فهي لم تقتصر على الجوانب الإيجابية، وإنما تطال أيضا الجوانب السلبية، ففي هذا الصدد صار الحديث عن عولمة الجريمة والإرهاب اللذان أصبحا يهددان الأمن والسلام الدوليين. انطلاقا مما سبق، سنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على إفرازات ظاهرة العولمة في المجال الأمني، وذلك من خلال استعراض أبرز صور عولمة الجريمة، وحصر أهم التهديدات المصاحبة لها، وكذا التحديات الأمنية المترتبة عن تنامي العولمة.

أولا- مفهوم العولمة:

نظرا لتشعب وتعدد جوانب العولمة، لا نجد في أدبيات العلوم الاجتماعية تعريفا شاملا جامعاً لها يحظى باتفاق عام من جانب المختصين والباحثين، كما أن مفهوم العولمة هو مفهوم لم تكتمل ملاحظه بعد، فهي عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة.

ويشير مفهوم العولمة من الناحية اللغوية إلى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهناك فرق بين العولمة Mondialisation والعالمية Universalism. فالعولمة نزعة توسعية، في حين أن العالمية هي طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي إنساني، والعولمة احتواء للعالم والعالمية تفتح على ما هو عالمي كوني (الجابري، 1998.ص16-17).

وفي محاولة لتعريف العولمة يحدد **جيمس روزناو** (أحد مشاهير علماء السياسة الأمريكيين) ثلاثة أبعاد، لا بد من أخذها بعين الاعتبار، يتعلق أولها بانتشار المعلومات على نطاق واسع، وثانيها تذويب الحدود بين الدول، أما البعد الثالث فيتمثل في زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات (غربي، 1999، ص13-14). كما عرفها **أنتوني جيدنز Anthony Giddens** بأنها: " مرحلة جديدة من مراحل تطور الحداثة، تتكاثر فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج، يتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية، ثقافية، سياسية وإنسانية" (عبد الله، 1999، ص53).

و في تعريف آخر للعولمة يرى **اسماعيل صابر عبد الله** بأنها: " ظاهرة عامة يتداخل فيها بشكل أساسي الاقتصاد والسياسة والاجتماع والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد أو إلى دولة معينة (1999، ص43). في حين يذهب **محمد عابد الجابري** إلى تعريف العولمة على أنها: "نظام عالمي أو يراد به أن يكون كذلك، شمل المال والتسويق والمبادلات والاتصالات، كما شمل أيضا مجال السياسة والفكر والأيدولوجيا، وهي أيضا إرادة للهيمنة وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصية (الخزرجي و المشهداني، 2004، ص25).

وهناك من يعتبر العولمة مسارا وسيرورة تاريخية مركبة ومتعددة الأبعاد، أو هي إتجاه مستقبلي ثقيل وقوي يؤثر في كافة الأنساق. كما أنها ديناميكية موضوعية تدفع جميع المجتمعات المعاصرة إلى إعادة هيكلة متعددة الأبعاد والمستويات والواتر لقيمها وهيكلها ونظمها وقوانينها ومؤسساتها (حجاج، 2003، ص81).

من خلال ما تقدم، يتبين لنا وجود اختلاف بين المفكرين في تعريفهم للعولمة، ويعزى هذا الاختلاف والتباين إلى المنطلقات النظرية والفكرية لهم، وكذا اختلاف الزوايا التي ينظر كل منهم إليها، إلا أن توجد قواسم مشتركة بين هذه التعاريف، أبرزها:

- أن العولمة هي ظاهرة ذات أبعاد ومظاهر متعددة؛ اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية..
- العولمة تتضمن تذويب وإزالة الحدود الجغرافية، الاقتصادية، السياسية والثقافية بين الدول.
- العولمة هي نظام يتبع أساليب ضاغطة وقوية تستهدف تكريس الهيمنة وتجاوز الخصوصية.

ثانيا- الانتقال من الجريمة المحلية إلى الجريمة الكونية؛ التجليات والتحديات:

ساعدت ثورة الاتصالات التي شهدتها العالم الجريمة على الحركة والانتقال عبر الحدود الدولية بكل سهولة ويسر، فلم تعد الجريمة مقيدة بحدود الدولة التي نشأت فيها، ولكنها عبرت هذه الحدود إلى العالم، حيث أصبح الإجرام اليوم يتميز بزيادة القدرة التنظيمية للعصابات، وإتساع نطاق نشاطها الإجرامي، وتزايد الإلتجاء إلى استخدام العنف، وإمتداده عبر الدول (شحاته، 2000، ص21).

ولقد ترتب عن هذه الثورة بروز وزيادة خطورة الجرائم العابرة للحدود وتعقيدها، سواء من حيث تسهيل الاتصال بين الجماعات الإجرامية وتنسيق عملياتها، أو من حيث ابتكار أساليب وطرق إجرامية متقدمة، فبظهور شبكة الانترنت برزت تحديات جديدة للمنظومة الأمنية والقانونية على المستوى المحلي والدولي، خاصة بعد أن أصبحت هذه الوسيلة يعتمد عليها المجرمون في ارتكاب طائفة من الجرائم المستحدثة، تختلف عن الجرائم التقليدية في الطريقة والمنهج، فكانت الأضرار والخسائر التي إنجرت عنها جسيمة، الأمر الذي دفع مختلف الدول إلى الإسراع من أجل التصدي لها (Gheraouti, 2010.P26). ومن أبرز صور عولمة الجريمة؛ نجد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، الإرهاب الدولي والمهجرة غير الشرعية.

1 - الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية:

أدى التقدم العلمي والتكنولوجي وتضاعف حجم حركة رؤوس الأموال والبضائع بين الدول إلى ظهور نوع جديد من الإجرام تطول أنشطته العالم أجمع، إجرام متبصر وأكثر تنظيما وخطورة ويقوم على درجة كبيرة من الذكاء، ويستخدم أساليب

جد متطورة وتقنيات حديثة، ولا يراعي الحدود الجغرافية للدولة [1] إنه الإجماع المنظم العابر للحدود الوطنية، الذي أصبح يهدد أمن الدول والشعوب.

وقد بدأ استخدام مصطلح الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من طرف وسائل الاعلام وفي الخطابات السياسية في منتصف تسعينات القرن الماضي، حيث أصبح هذا النوع من الجرائم يحتل مساحة واسعة من اهتمام السياسات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وبروز ظاهرة العولمة. وتعد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار على المستوى المحلي والدولي، نظرا لقدرتها الفائلة في تخطي وتجاوز الحدود الوطنية، من خلال استغلال التكنولوجيا المتطورة. وقد شملت النشاطات الاجرامية العابرة للحدود الوطنية في السنوات الأخيرة عدة مجالات، من أهمها تبييض الأموال، جرائم الحاسوب، جرائم النصب والتزوير، الاتجار بالأشخاص، الاتجار بالأسلحة المحظورة وبالمخدرات وتهريب الآثار والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية، وغيرها من الجرائم التي ترتكبها الجماعات الاجرامية الدولية (خاطر، 2011.ص510). وفيما يلي سنتطرق إلى بعض صور الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية:

أ. المتاجرة بالمخدرات :

يعتبر الاتجار بالمخدرات من أهم وأبرز النشاطات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية [2] يظهر ذلك جليا من الأدوار التي تلعب بمناسبةها، فهي تبدأ من المزارع أي المنتج [3] ثم الممول [4] ثم المهرب والناقل [5] ثم التاجر والمروج وتنتهي بالمستهلك [6] وتمتد حلقات هذا النشاط الإجرامي لتشمل العديد من الدول. ولتهريب المخدرات يلجأ محترفو هذا النشاط الإجرامي إلى إختراع وإبتكار وسائل احتيالية كثيرة ومتنوعة، تتميز بالدقة والمهارة، وقادرة على تجاوز آليات المراقبة الأمنية. ويتطلب ذلك وضع خطط محكمة تضمن نقلها من مصادر التمويل إلى غاية ترويجها.

ب - تبييض الأموال:

تعتبر جرائم تبييض الأموال من الجرائم المنظمة التي لها آثارا سلبية على الإقتصاد المحلي والدولي على حد سواء، إذ تعتبر القناة التي تصب فيها عائدات الأنشطة غير المشروعة، حيث يتم استغلال الأموال الناتجة من الجريمة في الإستثمارات المشروعة لإتمام عملية غسلها، أو دمجها مع أموال أخرى ذات مصادر مشروعة (الرساوي، 2002.ص15). وقد أصبحت جريمة تبييض الأموال مشكلة عالمية، إذ يقدر حجم الأموال غير النظيفة التي يتم تبييضها، ضعف الناتج العالمي من البترول (محمد، 2004.ص6). وإذا كان من البديهي أن يأخذ المجرمون بأحدث ما وصلت إليه التقنية لخدمة أنشطتهم الاجرامية، فإن ذلك ينطبق على طرق تبييض الأموال التي إستفادت من عصر التقنية من خلال اللجوء إلى الأنترنت لتوسيع وتسريع عملية تبييض الأموال غير المشروعة (Azzouzi, 2010.P71).

ج - الاتجار غير المشروع في القطع الفنية والآثار:

يعرف هذا النوع من الإجرام رواجا كبيرا، وذلك لما يدره من مبالغ مالية معتبرة. ويقوم أفراد الشبكات الإجرامية بإخراج الآثار والقطع القديمة واللوحات الفنية من موطنها الأصلي بمخازين بذلك الحدود، ويسعون لبيعها سرايا في دول أخرى. والإستيلاء على التحف والآثار ليس بالأمر الهين، نظرا للحماية التي تحظى بها من جهة، وإخراجها عبر الحدود وبيعها في دول أخرى من جهة أخرى، فهي ليست جريمة ترتكب من طرف شخص واحد [7] بل هي من تدبير وتخطيط وتنفيذ مجموعات إجرامية دولية مهيكلية في تنظيم سري محكم.

د - الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمتفجرات :

يعتبر هذا النوع من النشاط الإجرامي من أخطر صور الجريمة المنظمة، باعتباره يهدد أمن وإستقرار الدول. وقد ساهم إتهيار الاتحاد السوفياتي في بروز عدة أسواق للمتاجرة بالأسلحة على الساحة الدولية. وتوظف هذه الأسلحة في النزاعات العرقية وفي النشاط الإرهابي [8] كما تستخدم لحماية شبكات الإجرام الخطيرة.

ه- الإتجار بالأطفال :

من أوسع صور الإجرام المنظم نجد الإتجار بالأطفال، بإعتبار أن هذا النشاط الإجرامي يمس بالحقوق الأساسية للإنسان. وفي هذا الإطار ظهرت شبكات دولية مختصة في خطف الأطفال وتهريبهم إلى أماكن مجهولة، ليتم بيعهم [] ويتم شراء الأطفال للأغراض التالية :

- شراء الأطفال لإستغلالهم وإستعمالهم في عصابات المخدرات.
- إنتزاع وإستئصال أعضائهم وإستعمالها في عمليات زرع أعضاء لمرضى العائلات الثرية.
- إستغلالهم في مجال الدعارة، حيث أشار تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان FUNAP لسنة 2001 إلى أن أربعة ملايين امرأة وطفل يقعون سنويا ضحايا شبكات الاتجار بالبشر، 90 بالمئة منهم لفائدة تجارة الدعارة والإباحية الخلقية.

2 - الإرهاب الدولي:

لقد إتسعت دائرة الإرهاب في الآونة الأخيرة بشكل خطير وملفت للانتباه، ليشمل دولا عديدة في معظم أنحاء العالم، وأصبح يشكل خطرا على السلامة والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن جوهر الإرهاب يظل واحدا وهو استخدام العنف والتهديد، من أجل إثارة الخوف والهلع، إلا أن نطاق إنتشاره توسع وأصبح يتجاوز الحدود والأوطان، وبذلك أصبح الإرهاب ظاهرة دولية بارزة.

كما كثر الحديث وثار الجدل في الآونة الأخيرة حول العولمة والإرهاب الدولي، فالظاهرتان متداخلتان إلى حد كبير، وهناك من يرى أن الإرهاب الدولي ما هو إلا أحد إفرازات العولمة، فهو نتيجة للصراع الإيديولوجي والتصادم بين الحضارات، وهو بذلك يشكل عمل عنيف للتصدي للعولمة ومناهضتها والوقوف أمام كل أشكال الهيمنة والإقصاء التي جاءت بها.

وتمثل هجمات 11 سبتمبر 2001 ذروة التطور في الإرهاب الدولي، وهو تطور لا يقتصر فقط على مضمون وطبيعة العمل الإرهابي بحد ذاته، ولكنه يمتد أيضا إلى متغيرات البيئة الدولية التي يتحرك فيها، والتي تعتبر العامل الأساسي وراء التحول في أشكال الإرهاب الدولي، الذي أصبح من الأشكال الرئيسية للصراع المسلح على الساحة الدولية.

ومع ظهور ما يسمى بتنظيم "القاعدة"، أخذ الإرهاب الدولي منحى أكثر خطورة وأصبح يمثل هاجسا بالنسبة لجميع دول العالم. وقد كان خطاب "القاعدة" هو أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يشن حربا صليبية جديدة في الشرق الأوسط هدفها فرض إرادته وثقافته. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد أصبحت الشبكات الإرهابية حقيقة علمية في مداها وتمثل هدفا غير منظم ومعولما، وبالتالي فإن الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضدها هي الأولى من نوعها، تخاض ضد مجموعة غير محدودة فضائيا ولا تنتمي إلى أي دولة قومية واحدة. حيث يشير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أن القاعدة لها أكثر من 18 ألف مقاتل تحت تصرفها منتشرين عبر ستين دولة (موراي، 2013، ص236).

وتتعدد الوسائل والأساليب التي تلجأ إليها المجموعات الإرهابية لتحقيق أهدافها وغاياتها، ومن الأساليب المستخدمة من طرف الإرهاب الدولي نذكر منها؛ التفجيرات، إختطاف الطائرات، إختطاف الأشخاص واحتجازهم والتهديد بقتلهم أو إيدائهم وهذا من أجل إجبار الدولة على الإنصياع لمطالبهم كشرط للإفراج عن الرهائن. كما تستخدم الجماعات الارهابية الإنترنت لتجنيد الأفراد، وكذا لأغراض الدعاية والترويج وتوجيه الرسائل الاعلامية لفئات مختلفة من الجمهور المستهدف.

3 - الهجرة غير الشرعية:

تمتد ظاهرة الهجرة على امتداد التاريخ البشري، إلا أن في عصرنا الحالي هذه الظاهرة ازداد حجمها وبلغت مستويات تاريخية، بعد أن دخل العالم مسار العولمة وما صاحبها من تطور وسائل النقل وثورات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فمسألة الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية، هي مسألة معقدة ومتشعبة، كما أن هذه الظاهرة العابرة للحدود متنوعة ومتعددة، فهي عبارة عن جملة من العوامل المتداخلة فيما بينها.

فلقد أدت العولمة إلى توسيع الهوة بين الشعوب من حيث المستوى المعيشي والنمو الاقتصادي، وأحدثت خللا كبيرا في توزيع الثروة عبر العالم، نتيجة القيود والضغوطات التي تفرضها على الدول الضعيفة، مما أدى إلى تقسيم العالم إلى؛ شمال متقدم ويعيش في رفاهية ورخاء، وجنوب متخلف يصارع الفقر والأمراض والأوبئة. وقد نجم عن هذا الوضع بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي عرفت تزايدا خطيرا في السنوات الأخيرة، حيث خلفت الأمواج البشرية المتدفقة نحو الغرب آثارا كارثية على مختلف الأصعدة.

ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت من المشكلات التي طفت إلى سطح المجتمع الدولي بشدة، إلى درجة أن هناك من يعتبرها مأساة حقيقية تعصف بالمجتمعات، نتيجة لآثارها الوخيمة التي تخلفها. فغالبا ما تنتهي بالموت غرقا، أو السجن في البلدان الأوروبية أو المتابعة القضائية في البلد الأصلي. وبالرغم من ذلك يتم تسجيل إقبالا كبيرا على تلك الممارسات، فقد أصبح شباب دول الجنوب يجازفون، يغامرون ويقفزون نحو المجهول، أملا في حياة أفضل في بلدان الشمال.

من خلال عرضنا السابق، يتجلى لنا حجم الخطر الذي أفرزته عولمة الجريمة، والتي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا لأمن الشعوب والدول، وما يعزز هذا الطرح هو ما تضمنه التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الموسوم بـ: "عولمة الجريمة؛ تقييم لخطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، والذي جاء فيه (الأمم المتحدة، 2010، ص 2):

● يقدر أن في أوروبا وحدها يوجد 140.000 شخصا من ضحايا الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال في الأنشطة الجنسية، ويدّر هؤلاء الضحايا على من يستغلونهم سنويا إيرادات مجملها ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

● يهرب ما يتراوح بين 2.5 مليون و3 ملايين مهاجر من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة في كل عام، ويدّر هؤلاء المهاجرين على المهربين 6.6 مليار دولار أمريكي.

● يقدر حجم السوق العالمية للأسلحة النارية غير المشروعة بما يتراوح بين 170 و320 مليون دولار أمريكي سنويا، أي ما يتراوح بين 10 و20 من اسوق المشروعة.

● يتعرض أكثر من 1.5 مليار شخص سنويا إلى سرقة هويتهم، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية تقدر بمليار دولار أمريكي.

ثالثا - الاتجاه نحو عولمة الأمن:

مع تنامي العولمة أصبح الاحرام لا يعترف بالحدود الجغرافية للدول والأوطان، وباتت الأنظمة والوسائل القانونية التقليدية عاجزة عن إيقاف انتشاره المذهل. فقد أصبحت شبكات الإجرام المنظم تستخدم تقنيات ووسائل جد متطورة وإمكانات بشرية ومادية هائلة، وهذا ما يجعلها تشكل أكبر تحدي يواجه المجتمع الدولي عموما والأجهزة الأمنية الوطنية خصوصا. وأمام هذا الوضع وما قد يحمله المستقبل من مفاجآت في هذا المجال لا يمكن أن تتم مواجهة هذا النوع من الإجرام - الذي يتسم بمرونة فائقة في تخطي منظومة الرقابة على مستوى الحدود - بطرق عمل كلاسيكية وبوسائل وأجهزة مراقبة غير متطورة، وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية أمنية دولية محكمة للتصدي لهذا الإجرام الخطير، الذي يمتد نشاطه عبر دول عديدة.

وبهذا أثرت التحولات المصاحبة لتنامي العولمة في تنوع المضامين التي يحملها الأمن خلال العقد الماضي، مما أدى إلى بروز مصطلحات جديدة لعل أبرزها ما يعرف بالأمن الصلب "Security Hard" والأمن الناعم "Soft Security". إذ يشير الأول إلى الأمن في سياقه التقليدي أي القوة العسكرية، أما الثاني فيشير بشكل خاص إلى التحديات والتهديدات غير العسكرية العابرة للحدود الوطنية كخاصية ميزت فترة إنتهاء الحرب الباردة وتنامي العولمة. وتتراوح هذه التهديدات بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وأخرى تتعلق بالبيئة، وغيرها من التهديدات المختلفة (زياني، 2010، ص 289).

فأمام تنامي المشكلات العالمية العابرة للحدود وتفاقمها كالمخدرات وجرائم تبييض الأموال والهجرة غير الشرعية والتطرف والعنف الارهاب الدولي وتلوث البيئة... وإزاء هذا الخطر العالمي الناجم عن تنامي هذه المشكلات وآثارها المدمرة، كانت الدعوة لعالمية التعاون والتنسيق الدولي من أجل التصدي لها من خلال (زايد وعلام، 2006، ص 260):

أ- تبني أطر وهياكل تنظيمية عالمية ملائمة لتحقيق التعاون الفعال.

ب- ضرورة تكيف الدول مع بعض سياسات هذه التنظيمات العالمية.

ومع انتشار الإحرام العالمي وازدياد قوته، كان لزاما على المجتمع الدولي إبرام العديد من الاتفاقيات لمكافحته، خاصة تحت مظلة الأمم المتحدة. ويترتب على المصادقة على هذه الاتفاقيات إلتزامات دولية، تتعلق بتطبيق مجموعة من المقاييس والمعايير الخاصة بالأمن والحماية، وإتخاذ تدابير تجسد بنود هذه الاتفاقيات على أرض الواقع. ففي مجال أمن الملاحة الجوية مثلا، تجدد الدول نفسها ملزمة بتطبيق توصيات منظمة الطيران المدني OACI التي تفرض إتخاذ إجراءات صارمة لحماية أمن الطيران والمنشآت المتعلقة بهذا النشاط، ونفس الشيء بالنسبة للملاحة البحرية حيث يجب مراعاة التوجيهات والالتزامات الواردة في الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال، لاسيما المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية Code ISPS، وهذا ما يتطلب توفر كفاءات بشرية مؤهلة ووسائل وتجهيزات رقابة متطورة وإجراءات وتدابير أمنية تستجيب للمعايير الدولية المعمول بها في مجال أمن الموانئ والملاحة البحرية. ويشكل ذلك توجها نحو تنمية وعولمة الإجراءات الأمنية وتوحيدها. الأمر الذي يجعل الدول الفقيرة أمام تحديا كبيرا للالتزام بها، نظرا لافتقارها للكفاءات البشرية المؤهلة والوسائل التكنولوجية الضرورية للمراقبة والأمن، وهذا ما يجعل منظومتها الأمنية هشّة وسهلة الإختراق من طرف شبكات الاجرام الدولي.

وعلى المستوى المحلي، ومن أجل الحد من المخاطر الناجمة عن عولمة الجريمة، أصبح من الضروري نشر الوعي لدى الأفراد حول المخاطر المرتبطة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية. ويمكن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تلعب دورا فعالا في هذا المجال، خاصة المدرسة التي تتمثل مهمتها الأساسية في إعداد الأفراد ليكونوا مواطنين صالحين إيجابيين في المجتمع، حيث تعمل مؤسسات التعليم على تطوير قدرات المتعلمين وتزويدهم بالخبرات المختلفة والاسهام في إكسابهم أنماط سلوكية إيجابية، وذلك من خلال ما تقدمه من شراكة مجتمعية تُسهم في تحقيق الأهداف التربوية المنشودة في ظل التغيرات العالمية المعاصرة. فضلا عن ذلك لا بد من تفعيل دور الجامع المدني، من أجل نشر الوعي حول أخطار الجرائم المستحدثة المصاحبة للعولمة. فالمجتمع المدني يشكل آلية للتأطير والتوعية والتحسيس من خلال نشاطاته المتعددة وعمله الجوارى، الأمر الذي يؤهله ليصبح شريكا فاعلا في الحياة الاجتماعية.

- خلاصة:

انطلاقا من المقولة الشهيرة لأحد المفكرين العرب البارزين وهي: "العولمة هي ظاهرة العصر وسمته" وأن الوقوف في وجهها أو محاولة تجنبها أو العزلة عنها إنما هو خروج على العصر وتخلف وراءه". يمكن القول أن مساهمة ومواكبة التحولات والتغيرات التي يعرفها العالم هو أمر لا مفر منه، وهو ليس اختياري، بل هو أمر مفروض وحتمي، فمختلف المجالات والميادين أصبحت مفتوحة على العالم الخارجي تتأثر به، وتتفاعل معه. كذلك الشأن بالنسبة للجانب الأمني فلا يمكن لأي دولة أن تضمن أمنها وإستقرارها دون أخذها بعين الإعتبار المستجدات والتغيرات التي تعرفها الساحة الدولية فالعولمة غيرت من مفهوم الأمن وكذلك تغيرت أساليب وإجراءات الحفاظ عليه. ولهذا وفي ظل الأوضاع الجديدة والظواهر الخطيرة التي تهدد أمن وإستقرار الدول لاسيما الإرهاب الدولي ف الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والهجرة غير الشرعية فإن المصالح الأمنية الوطنية ملزمة بتطوير أساليب عملها وتوفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية، حتى تكون في مستوى ما ينتظرها من تحديات وتحقق النجاح والفعالية في المهمة الملقاة على عاتقها.

- المراجع:

- 1- اسماعيل صابر عبد الله وآخرون(1999)، العولمة؛ هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والفكرية، دار الجهاد، القاهرة.
- 2- الأمم المتحدة(2010)، عولمة الجريمة؛ تقييم لخطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مكتب للأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، جنيف.
- 3- الترساوي عصام إبراهيم (2002)، غسيل الأموال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- 4- الجابري محمد عابد (1998)، العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 228.
- 5- الخزرجي ثامر كامل و المشهداني ياسر علي(2004)، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
- 6- جلال وفاء محمددين(2004)، دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- 7- حجاج قاسم (2003)، التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة، بعض أغراض الأزمة ومستلزمات الانفراج، مجلة الباحث يصدرها معهد علم الاجتماع لجامعة قسنطينة، العدد2.
- 8- خاطر مايا (2011)، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 27، العدد الثالث.
- 9- زايد أحمد وعلام اعتماد (2006)، التغير الاجتماعي، المكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- 10- زيان صالح (2010)، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، في مجلة المفكر تصدرها كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة، العدد 05.
- 11- شحاته علاء الدين(2000)، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 12- عبد الله عبد الخالق(1999)، العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد 28، العدد 22، الكويت.
- 13- غربي علي (1999)، العولمة وإشكالية الخصوصية الثقافية، مجلة الباحث يصدرها معهد علم الاجتماع لجامعة قسنطينة، العدد2.
- 14- موراي ورويك (2013)، جغرافيا العولمة - قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية-، ترجمة سعيد منتاق، عالم المعرفة، عدد 397، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

- المراجع الأجنبية:

- 1- Azzouzi Ali (2010), la cybercriminalité au Maroc, Edition Bishops Solution, Casablanca.
- 2- Ghernaouti Heli Solange(2010), Comment lutter contre la cybercriminalité?, revue pour la science, groupe pour la science, Paris, n°391.